

Distr.: General  
4 June 2020  
Arabic  
Original: Chinese/English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 119 (ج) من القائمة الأولية\*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات  
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

## رسالة مؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى أن حكومة جمهورية الصين الشعبية قررت الترشح لعضوية مجلس  
حقوق الإنسان للفترة 2021-2023 في الانتخابات المقرر إجراؤها في نيويورك خلال الدورة الخامسة  
والسبعين للجمعية العامة في عام 2020.

وعملاً بقرار الجمعية العامة 251/60، يشرفني أن أحيل إليكم المذكرة المرفقة طيه التي تتضمن  
تعهدات الصين الطوعية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار  
البند 119 (ج) من القائمة الأولية.

(توقيع) دجانغ جون

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة



## مرفق الرسالة المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

### مذكرة بشأن التعهدات والالتزامات

قررت حكومة جمهورية الصين الشعبية الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023. وستجرى الانتخابات في نيويورك خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة في عام 2020.

وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مسألة على رأس جدول أعمال الحكومة الصينية. ومبدأ احترام حقوق الإنسان وحمايتها منصوص عليه في دستور الحزب الشيوعي الصيني، ودستور جمهورية الصين الشعبية، والخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتستمر الصين في دمج مبدأ عالمية حقوق الإنسان في بيئتها الوطنية، وتظل متمسكة بمنظور لحقوق الإنسان محور الإنسان. وتعمل الحكومة الصينية باستمرار على النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالإصاف والعدل الاجتماعيين، وتعزيز سيادة قانون حقوق الإنسان. وتسعى الحكومة الصينية كذلك إلى أن تحسن بطريقة منسقة مستوى تمتع كل شعبها بحقوقه، وتعمل من أجل ما فيه النماء الشامل الأبعاد للشعب. وتشق الصين مساراً جديداً في حماية حقوق الإنسان على أساس بيئتها الوطنية. وقد أوفت بالتعهدات والالتزامات التي تعهدت بها خلال حملتها الأخيرة للانضمام إلى عضوية المجلس، ومنها أساساً ما يلي:

**زيادة تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** - تحسنت مستويات معيشة الناس تحسناً كبيراً. وفي عام 2019، بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي 100 تريليون يوان، وبلغ نصيب الفرد من الدخل المتاح لسكان المناطق الريفية والحضرية 733 30 يوان. وفي كل عام من الأعوام من 2012 إلى 2019، انتشل من الفقر في الصين في المتوسط أكثر من 10 ملايين نسمة. وأنشئ في الصين نظام للخدمات الطبية والصحية على نطاق البلد يغطي المناطق الحضرية والريفية على السواء. وبلغ متوسط العمر المتوقع للشعب الصيني 77 سنة في عام 2018. والمستوى الصحي لسكان الصين هو أعلى عموماً من مستواه في البلدان المتوسطة والمتقدمة الدخل. وأقامت الصين أكبر نظام للضمان الاجتماعي، حيث يغطي أكبر عدد من السكان في العالم. وفي نهاية عام 2019، كان عدد المشتركين في الخطط الأساسية للتقاعد يبلغ 968 مليون مشترك، وكان عدد المشتركين في التأمين ضد البطالة يبلغ 205 ملايين مشترك، بينما كان عدد المشتركين في التأمين ضد الإصابة أثناء العمل يبلغ 255 مليون مشترك، وهناك حوالي 1,305 بليون حامل لبطاقة الضمان الاجتماعي في الصين. ويغطي نظام التأمين الطبي أكثر من 1,3 بليون نسمة، أي مجموع سكان الصين تقريباً، بما في ذلك التأمين الطبي الأساسي للعاملين، وسكان المناطق الريفية، وسكان المناطق الحضرية الذين لا يعملون. وأقامت الصين أكبر نظام تعليم في العالم، وعملت على أن يُتاح للسكان الحصول على تعليم أكثر إنصافاً وعلى قدر أكبر من الجودة. وبلغ معدل الاستبقاء في التعليم الإلزامي الذي يمتد لتسع سنوات 94.8 في المائة في عام 2019. وأوجدت 13 مليون فرصة عمل جديدة في المدن الصينية كل عام خلال السنوات السبع الماضية. وكان معدل البطالة في المناطق الحضرية المستقصاة أقل من المتوسط العالمي. وتعمل الحكومة الصينية باستمرار على تحسين

وتعزيز نظام تأمين الإسكان. وبحلول نهاية عام 2019، كان النظام الحكومي للإسكان التآجيري يُوفّر مساكن بأسعار معقولة لأكثر من 38 مليون نسمة من ذوي الدخل المنخفض. وتلقى نحو 22 مليون فقير إعانات إيجار حكومية. وحلّ أكثر من 50 مليون نسمة من سكان المناطق الحضرية من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض مشكلتهم في إيجاد السكن بشراء مساكن وفرت لهم بأسعار ميسورة. وانتقل أكثر من 100 مليون نسمة من السكن في أحياء عشوائية إلى أحياء سكنية جديدة. وأدى مشروع الإسكان المدعوم من الحكومة إلى تحسين ظروف سكن ما يقرب من 200 مليون نسمة لهم احتياجات خاصة. واتخذت الحكومة إجراءات في مجال تسجيل الأسر المعيشية (نظام هوكو)، مما أدى بشكل رئيسي إلى تسجيل جميع السكان في نظام هوكو. وفي عام 2018، أصبح حفظ الحضارة الإيكولوجية مسألة منصوصا عليها في الدستور. وصاغت الحكومة ونفذت خطط عمل لمنع ومكافحة تلوث الهواء والمياه والتربة. وبإنشاء النظام العمومي للخدمات الثقافية في المناطق الحضرية والريفية على نحو تدريجي في الصين، تطورت القطاعات الثقافية بسرعة وتحسنت قدرات الخدمات الثقافية الرقمية العمومية تحسنا كبيرا.

**تعزيز حماية الحقوق المدنية والسياسية** - يتمتع الشعب الصيني بحقوق وحرّيات واسعة ينص عليها القانون، كما تعززت فعلياً الحماية القانونية لحقوق الإنسان. ويُلاحظ نمو منتظم في الديمقراطية على مستوى المجتمعات المحلية. وتواصل تحسين النظام الدينامي للحكم الذاتي على مستوى المجتمعات المحلية. وقامت الحكومة الصينية، وفقاً للقانون، بحماية حق الشعب في التصويت والمعرفة والمشاركة والتعبير وممارسة الرقابة على السلطة، وهي تكفل حرية المعتقد الديني. وحُدّدت السلطات الإدارية وفقاً للقانون. وأُرسّت الصين مبدأً لإنفاذ القانون الإداري يُمنع على الهيئات الإدارية بموجبه أن تقوم بأشياء غير منصوص عليها في القانون، وبدأت العمل بقائمة من السلطات الحكومية المحددة تحديداً جيداً وقائمة من المسؤوليات، وحظرت ممارسة أي سلطة لا ينص عليها القانون، كما حظرت الاستخدام غير القانوني للسلطة. وكفلت الصين ممارسة مهام القضاء والنيابة العامة ممارسة مستقلة ومحيدة، وعززت نظام مساءلة الجهاز القضائي. فقد وُضّحت سلطات ومسؤوليات القضاء والمدعين العامين، وأُخضعوا للمساءلة فيما يتعلق بالقضايا التي يتولون البت فيها. وحُسّنت الآلية التي تكفل أداء الموظفين القضائيين لواجباتهم وفقاً للقانون، حيث أصبحت تنص بوضوح على عدم تدخل الأجهزة الإدارية والجماعات المجتمعية والأفراد في أعمال القضاء والمدعين العامين عند بنّهم في القضايا وفقاً للقانون. وتم تعزيز الشفافية القضائية. وبحلول نهاية نيسان/أبريل 2020، كان النظام الإلكتروني للمعلومات عن الإجراءات القضائية في الصين قد نشر 1,486 بليون عنصر معلومات. وبث الموقع الشبكي للمحاكم (Chinacourt.org) مباشرة على الإنترنت ما عدده 6,85 ملايين محاكمة. وأصدر النظام الإلكتروني للأحكام القضائية في الصين ما عدده 91,24 مليون نسخة من الأحكام الكتابية وسجل 43,6 بليون زيارة لصفحته. وتم العمل بجدّ على تعزيز إصلاح نظام الدعاوى القضائية التي يُفصل فيها بالمحاكمة. وطبّقت بإخلاص مبادئ قانونية مثل مبدأ الشرعية ومبدأ الفصل في الأدلة واستبعاد الأدلة غير المشروعة. والنظام يحمي حق المتقاضين وغيرهم من المشاركين في معرفة ما يجري، وحقهم في الدفاع، وحقوقهم ومصالحهم المشروعة الأخرى. وبحلول نهاية عام 2019، كان هناك أكثر من 473 000 محام في الصين. وأتاحّت الصين خدمات قانونية عمومية جيدة وأكثر ملاءمة. وأنشئ نظام سديد لتقديم المساعدة القانونية. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2018، كان هناك أكثر من 200 3 مركز لتقديم المساعدة القانونية وأكثر من 70 000 موقع لتقديم الخدمات في هذا الصدد في البلاد. وواصلت الحكومة تحسين نظام المحامين المنتدبين من المحكمة، وكفلت حماية حق المشتبه فيهم والمتهمين في الحصول على المساعدة القانونية. وأحرزت الحكومة تقدماً في تنفيذ مشروع تجريبي على نطاق البلاد لكفالة

أن يُعَيَّن لجميع القضايا الجنائية محامو دفاع. وزادت الحكومة الصينية بشكل ملحوظ من وعي الشعب بضرورة تعزيز سيادة القانون، وبنصّ الدستور على "احترام وحماية حقوق الإنسان"، من خلال بذلها جهوداً إعلامية وتنقيفية واسعة النطاق. وعززت الحكومة الوعي العام بالحماية القانونية الواجبة لحقوق الإنسان. وبُذلت جهود لتعزيز الآليات الاجتماعية للحماية القانونية لحقوق الإنسان. ودمجت الصين التثقيف المتعلق بسيادة القانون في نظام التعليم الوطني، وأنشأت ثمان قواعد وطنية للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

**تعزيز حماية الحقوق والمصالح المشروعة للأقليات الإثنية والنساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة -**  
حقوق الأقليات الإثنية في إدارة شؤون الدولة مكفولة فعلياً. إذ يمثل جميع مجموعات الأقليات الإثنية البالغ عددها 55 مجموعة نواب وأعضاء في المؤتمر الشعبي الوطني والمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني. والمناطق الإثنية المتمتعة بالحكم الذاتي تتمتع بشكل واسع بحقها في الاستقلالية على النحو المنصوص عليه في القانون. وشهدت مناطق الأقليات الإثنية نمواً سريعاً من حيث الاقتصاد والتعليم. فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي للمناطق والمقاطعات الثمان المتمتعة بالحكم الذاتي التي تضم عدداً كبيراً من السكان من الأقليات الإثنية 10,04521 تريليونات يوان في عام 2019. وفاق معدل نموها المتوسط الوطني لسنوات عديدة. وحققت مناطق الأقليات الإثنية شرط تلقي الجميع التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات في المدارس الابتدائية والمتوسطة الممولة من الحكومة. وشهدت هذه المناطق تطوراً سريعاً للتعليم قبل المدرسي، وتحقق فيها أساساً هدف جعل التعليم الثانوي عاماً للجميع. وتكفل الصين حرية جميع المجموعات الإثنية في استخدام وتطوير لغاتها المنطوقة والمكتوبة، وحقها في تعلم واستخدام اللغات المنطوقة والمكتوبة الشائعة في البلد. وبُذلت جهود في مجال دراسة وحفظ وإبراز اللغات المهددة بالانقراض للأقليات الإثنية الصينية، وأنشئ ونُفذ "مشروع حماية الموارد اللغوية الصينية" لتعزيز حماية لغات مختلف المجموعات الإثنية واستمرار استخدامها وتطويرها. وفي آذار/مارس 2019، كان يوجد في المناطق الإثنية المتمتعة بالحكم الذاتي ما عدده 714 هيئة بث، من قبيل المحطات الإذاعية والتلفزيونية. وأرسى قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن حماية حقوق المرأة ومصالحها وقانون جمهورية الصين الشعبية بشأن حماية القصر الأساس القانوني لحماية حقوق المرأة والطفل. وأنشأت محكمة الشعب العليا ونيابة الشعب العليا واتحاد عموم نساء الصين آلية تعاونية ليعملوا مجتمعين بها على النهوض بحماية حقوق ومصالح المرأة والطفل، وتعزيز المعاقبة على انتهاك حقوق المرأة والطفل، وحماية الحقوق القانونية للمرأة والطفل حماية فعالة. وفي ثلاث دورات متتالية، صاغت الحكومة الصينية ونفذت برنامجاً وطنياً لتنمية المرأة وبرنامجاً وطنياً آخر لتنمية الطفل، ودعت بجدٍ للمساواة بين الرجل والمرأة وعملت على تحقيقها فعلياً، وكفلت حقوق المرأة في المشاركة في إدارة الشؤون العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبُذلت جهود لإعمال مبدأ إعطاء الأولوية للأطفال، وتعزيز حماية حقوق الطفل، والنهوض بالنمو الصحي الشامل للأطفال. كما بُذلت جهود لتعزيز رعاية وحماية الأطفال "المتروكين" في الأرياف وحماية الأطفال الذين يواجهون صعوبات، وذلك بإنشاء آلية تنسيقية وإيجاد أوجه تآزر. ويتواصل تزايد النتائج على صعيد ما فيه فائدة ورفاه الأطفال "المتروكين" في الأرياف والأطفال الذين يواجهون صعوبات. وبُذل المزيد من الجهود لتعزيز حماية حقوق العاملات ومصالحهن في العمل، ولحماية العمالة والأمهات من بين أمور أخرى. واستمر تحسُّن مستوى الخدمات الصحية المقدمة للنساء والأطفال. وفي عام 2019، انخفض معدل وفيات الأمومة إلى 100 000/17,8، وانخفض معدل وفيات الرضع إلى 5,6 لكل 1 000 مولود حي، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 7,8 لكل 1 000 مولود حي. وقامت الصين بصياغة وتعديل قانون حماية حقوق المسنين ومصالحهم، وصاغت ونفذت

الخطة الوطنية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لتلبي بفعالية متطلبات التعامل مع مسائل شيخوخة السكان، ووضّحت ترتيبات الصين المؤسسية وتدابيرها لتوزيع المهام لمعالجة مسألة شيخوخة السكان بحلول منتصف هذا القرن. وأصدرت الصين آراء توجيهية بشأن إنشاء وتحسين نظام الخدمات الصحية للمسنين وآراء عديدة بشأن زيادة تعزيز التكامل بين الخدمات الطبية وخدمات التمريض من أجل الإسراع في إنشاء وتحسين نظام الخدمات الصحية للمسنين ومواصلة تعزيز التكامل بين الخدمات الطبية وخدمات التمريض. وفي نهاية عام 2019، كان هناك أكثر من 4 700 مؤسسة طبية وتمريضية متكاملة في شتى أنحاء البلد، وكانت أكثر من 56 000 مؤسسة من مؤسسات الخدمات الطبية والصحية ومؤسسات رعاية المسنين قد أبرمت اتفاقات لإقامة علاقة تعاونية فيما بينها. وتوسّع نطاق نظام خدمات المسنين تدريجياً بحيث لم يعد تركيزه منحصراً على تقديم الرعاية المتمركزة في مؤسسات، بل أصبح ينطوي على التنسيق بين المنزل والمجتمع المحلي ومؤسسات الرعاية بالإضافة إلى الجمع بين الرعاية الطبية والرعاية الصحية. وأصبح النظام الوطني لإعانة المسنين الذين يعانون من صعوبات اقتصادية يُقدّم تغطية كاملة على مستوى المقاطعات، ووضعت جميع المقاطعات في جميع أنحاء البلد سياسات لتوفير معاملة اجتماعية تفضيلية للمسنين. وأنشئ على نحو متكامل نظام إعانة لدعم معيشة ذوي الإعاقة ونظام للإعانة التمريضية لذوي الإعاقة الشديدة، ويستفيد 10,69 ملايين من ذوي الإعاقة الذين يعانون من صعوبات اقتصادية من النظام الأول، بينما يستفيد 13,54 مليون من ذوي الإعاقة الشديدة من النظام الثاني. وصيغ قانون جمهورية الصين الشعبية لحماية ذوي الإعاقة وخضع للتعديل، والهدف منه هو حماية الحقوق والمصالح الشرعية لذوي الإعاقة. وأنشئت وكالة متخصصة لخدمات تشغيل ذوي الإعاقة، وظل عدد ذوي الإعاقة الحاصلين على عمل حديثاً في المناطق الحضرية والريفية مستقرّاً في مستوى يزيد على 300 000 فرد في السنة. وبُنذلت جهود من أجل إدماج خدمات تأهيل ذوي الإعاقة في الخطة الأساسية للخدمات الحكومية، ومن أجل الإنشاء والتنفيذ على نحو شامل لنظام للمساعدة على تأهيل ذوي الإعاقة من الأطفال، وتحسّنت حالة خدمات تأهيل ذوي الإعاقة تحسناً كبيراً. وفي عام 2018، كانت هناك 9 036 مؤسسة لتأهيل ذوي الإعاقة في شتى أنحاء البلد. وقُدِّم دعم كبير لتهيئة مُحيط ميسّر لذوي الإعاقة ولتوفير خدمات الأجهزة المساعدة، ونُفذت اللوائح المتعلقة بتهيئة مُحيط ميسّر لذوي الإعاقة من أجل النهوض بلغة الإشارة الوطنية وطريقة برايل للقراءة وتلبية احتياجات المجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة.

**تحقيق نتائج مثمرة في تبادل الآراء والتعاون على الصعيد الدولي في مجال حقوق الإنسان -** انتُخبت الصين عضواً في مجلس حقوق الإنسان أربع مرات منذ إنشائه في عام 2006. وشاركت الصين بنشاط في شؤون الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وأوفت بجدية بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وقامت بأنشطة تعاونية واسعة على الصعيد الدولي في مجال حقوق الإنسان، ودعمت اتخاذ قرارات مثل تلك بشأن "إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان" و "تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان" من أجل تقديم الحكمة والحلول الصينية في مجال إدارة شؤون حقوق الإنسان في العالم، وناصرت فعلياً توجيه إدارة شؤون حقوق الإنسان في العالم نحو مسار أكثر إنصافاً ومعقولية وشمولاً. وشاركت الصين في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان، وقبلت استعراضات متعددة بشأن امتثالها للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وأجرت حوارات بناءة مع آليات الإجراءات الخاصة لهذا المجلس، وردّت بجدية وعلى الفور على الرسائل الواردة من آليات الإجراءات الخاصة. ومنذ عام 2016، استقبلت الصين مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، والخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان. وقامت الصين، على أساس المساواة

والاحترام المتبادل، بالتداول والآراء في مجال حقوق الإنسان مع أكثر من 20 بلدا ومنظمة إقليمية. واستضافت الصين عدة مرات مناسبات مثل الحلقة الدراسية الدولية للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية، والحلقة الدراسية للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنتدى بيجين لحقوق الإنسان، ومنتدى حقوق الإنسان فيما بين بلدان الجنوب، وصبّت هذه المناسبات في تعزيز التفاهم مع البلدان الأخرى في مجال قضايا حقوق الإنسان.

**حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في سياق مكافحة كوفيد 19** - تعطي الحكومة الصينية، منذ نقشي كوفيد 19، الأولوية القصوى لحياة الناس وصحتهم. واعتمدت تدابير وقاية وكبح على قدر كبير من الشمول والصرامة والاستفاضة على الصعيد الوطني، وبذلت قصارى جهدها لعلاج مرضى كوفيد 19. وأعطيت الأولوية لحماية حق الناس في الحياة والصحة. وفي غضون فترة زمنية قصيرة جدا، أوفدت أفرقة طبية من شتى أنحاء البلد إلى خطوط المواجهة الأمامية لكوفيد 19 في هوبي، وأنشئت مرافق طبية طارئة، مثل مستشفى هوشنشان ومستشفى ليشنشان، و 16 مستشفى مؤقتا. وبذلت قصارى الجهود لتوفير المعدات والأسرة والأدوية وغيرها من المواد، وللتقيد بمتطلبات الوقاية والكبح المتمثلة في التبكير بالكشف والإبلاغ والعزل والعلاج، وللعمل بمبدأ تجميع المرضى في مستشفيات معينة، وتجميع الخبراء والموارد، وتقديم العلاج المركز للمرضى، حتى يتسنى فعل كل ما يمكن لعلاج كل مريض. والصين من أوائل البلدان في العالم التي كبحت نقشي كوفيد 19. وفي 15 أيار/مايو، بلغ معدل التعافي منه أكثر من 94 في المائة. وتحمل المالية الحكومية تكلفة تشخيص المرضى وعلاجهم، وتتبنى المؤسسات الطبية مبدأ "العلاج أولاً وإصدار الفاتورة لاحقاً" حتى لا يعيق وجود صعوبات في تحمل التكلفة إجراء الاختبارات للمرضى وعلاجهم. واتخذت 31 مقاطعة ومناطق ذاتية الحكم وبلديات تخضع مباشرة للحكومة المركزية تدابير عالية المستوى واقتربت إجراءات مفصلة لضمان سلامة حياة الناس وصحتهم البدنية وفقاً للظروف المحلية. وتتالى اتخاذ الحكومات المحلية سلسلة من التدابير لدعم حقوق الناس في كسب رزقهم، مثل استئناف العمل والإنتاج، وتوفير الأمن المادي والنقل وأمن الطاقة، وتقديم الدعم من خلال تقليص الضرائب، وحماية العمالة. وتكفل الصين أعلى حماية لحق الشعوب في التنمية. وعندما أصبحت حالة كوفيد 19 تحت السيطرة إلى حد كبير، سعت الصين إلى استئناف النظام الاجتماعي والاقتصادي بشكل عام من خلال تنفيذ سلسلة من السياسات المتعلقة بمراحل بعينها، بما في ذلك إتاحة تخفيضات وإعفاءات فيما يتعلق بخطط التقاعد الأساسية، والتأمين ضد البطالة، والتأمين ضد الإصابة أثناء العمل، وخطط التأمين الطبي الأساسية للعمال، والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة، وتقديم إعانات لدعم استقرار العمالة، وخفض تكاليف الأعمال التجارية. وبلغ متوسط معدل استئناف العمل في المؤسسات الصناعية في البلد التي تفوق حجما معينا 99 في المائة، واستأنف 94 في المائة من الموظفين عملهم في هذه المؤسسات. وفي نيسان/أبريل، بلغ المؤشر الشامل لنواتج مؤشر مديري الشراء 53,4 في المائة، وهو ما يعكس زيادة قدرها 0,4 نقطة مئوية مقارنة بأذار/مارس، وتجاوز هذا المؤشر الحد الأدنى لنقطة أصحاب المؤسسات لشهرين متتاليين. وأدى استئناف العمل والإنتاج في الصين إلى التخفيف بشدة من ضغط الطلب العالمي الهائل على الإمدادات الطبية. وخلال فترة العمل الجماعي على الوقاية من كوفيد 19 وكبحه، أعطت الحكومة الصينية الأولوية لحق الجمهور في معرفة ما يجري، ونشرت معلومات عن كوفيد 19 يومياً بطريقة شديدة الشفافية بموازاة الحماية الشديدة لخصوصية الأفراد وسلامة المعلومات وفقاً للقانون. وتأييدا لمبدأ المساواة في الحماية، عاملت الصين المرضى على قدم المساواة، بتعاملها بنفس المعايير مع الجميع وتقديمها معاملة تفضيلية للضعفاء فحسب. كما زادت من الدعم المقدم إلى الفقراء والعاطلين عن العمل والأفراد الذين يعيشون بالإعانة الموفرة لأدنى متطلبات المعيشة.

وحتى نهاية آذار/مارس من هذا العام، كان حوالي مليون فرد قد أصبحوا يحصلون حديثاً على الإعانة الموفرة لأدنى متطلبات المعيشة نتيجة كوفيد 19، وتم منح دعم مؤقت لاستيعاب زيادة الأسعار قدره 3,71 بلايين يوان للأفراد الذين يعيشون بالإعانة الموفرة لأدنى متطلبات المعيشة والذين يعانون من صعوبات شديدة. وتولي الصين أهمية كبيرة لحماية حياة وصحة المواطنين الصينيين بالخارج، وقد وزعت عدداً صحياً ووجهت طائرات مستأجرة وقامت برحلات جوية مؤقتة لتُعيد من علقوا منهم في أوضاع صعبة إلى ديارهم تدريجياً. ويعامل جميع الأجانب في الصين على قدم المساواة، وتحظى حقوقهم ومصالحهم المشروعة بالحماية الجيدة وفقاً للقانون.

وفي الوقت نفسه، فإن الصين، من منطلق رؤيتها لمستقبل البشرية باعتباره مستقبلاً مشتركاً، تصرفت بانفتاح وشفافية ومسؤولية، وحدثت المعلومات عن كوفيد 19 في حينه إلى أقصى حد، وأطلقت منظمة الصحة العالمية والمجتمع الدولي دون تحفظ على خبراتها في الوقاية منه وكبحه والعلاج منه. وقد عززنا التعاون على مشاريع البحث العلمي الرئيسية المتعلقة بكوفيد 19، وبذلنا قصارى جهدنا لدعم الآخرين ومساعدتهم. وحتى 15 أيار/مايو، كانت الصين قد عقدت 153 اجتماعاً بالفيديو لفائدة خبراء صحة في أكثر من 160 دولة، وتعمق التفاعل بين جميع الأطراف في هذه الاجتماعات بشأن السبل الفعالة لمواجهة الفيروس ودره. وأوفد 14 فريقاً من الخبراء الطبيين إلى 22 بلداً ليقوموا فعلياً بتقديم المساعدة إلى هذه البلدان الأجنبية وللتعاون معها في حدود قدراتهم. وقدمت الحكومة والمنظمات المدنية الصينية إمدادات طبية، كانت الحاجة ماسة إليها، إلى أكثر من 150 بلداً ومنظمة دولية.

ورغم التقدم الهائل الذي أحرزته الصين في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال حقوق الإنسان، لا تزال الصين بلداً نامياً يُعاني من مشكلة بارزة وهي التنمية غير المتوازنة وغير المنسقة وغير المستدامة ويواجه تحديات متعددة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. والحكومة الصينية ماضية في تطبيق خطتها الخمسية الثالثة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (2016-2020) بطريقة واقعية، وهي منكبّة على تحديد أهدافها ومهامها فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في السنوات المقبلة، حيث تعمل على وضع الخطة الخمسية الرابعة عشرة وخطة عمل وطنية جديدة لحقوق الإنسان. ومن شأن ذلك أن يزيد من دفع قضية حقوق الإنسان في الصين إلى الأمام لتبلغ مستوى جديداً آخر. والحكومة الصينية على استعداد للتعهد رسمياً بالتعهدات والالتزامات التالية:

**الحماية الشاملة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** - سنواصل تنفيذ الفلسفة الإنمائية الجديدة، وبناء نظام اقتصادي حديث، وتنفيذ استراتيجيات إنعاش الأرياف واستراتيجيات التنمية الإقليمية المنسقة. وسنعمل بجدية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وسنواصل كفالة معيشة الناس وتحسين مستواها، وسنضمن أن ينقسم جميع الناس على نحو أكمل من المساواة فوائد العمليات الإصلاحية والإنمائية في البلد. وسنواصل تحسين مستوى معيشة الناس ونوعية حياتهم، ورفع مستوى نظام الخدمات العمومية، وضمان حصول المزيد من الناس على هذه الخدمات على قدم المساواة. ولن ندخر جهداً في تخفيف وطأة الفقر في سبيل أن يُنتشل من الفقر جميع من لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر الحالي. وسنُعطي الأولوية لتطوير التعليم وتحسين نوعية فرص العمل ومستويات دخل الناس. وبإصدار قانون تعزيز الرعاية الطبية والصحية الأساسية، أصبح القانون الصيني ينص بوضوح لأول مرة على أن "الدولة والمجتمع يحترمان ويحيمان حق المواطنين في الصحة". وسنقوم بتنفيذ استراتيجية الصين الصحية، وتعزيز بناء نظام الضمان

الاجتماعي، وإقامة وتحسين نظام للخدمات الطبية والصحية الأساسية يغطي سكان المناطق الحضرية والريفية في مجموع البلاد. وسنواصل تسريع وتيرة إصلاح نظام الحضارة الإيكولوجية وبناء صين جميلة.

**حماية الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين وفقاً للقانون** - ستنهض الصين بالحوكمة القائمة على القانون، وستعزز الحماية القانونية لحقوق الإنسان، وستكفل تمتع الشعب بحقوق وحرّيات واسعة. وستُحسن النظام لضمان أن يكون الناس هم سادة البلد، وستوسع نطاق المشاركة المدنية المنظمة في الشؤون السياسية، وستحسن نظام الإشراف والرقابة على ممارسة السلطة، وستحمي وتُعزز تمتع المواطنين الكامل بحقوقهم في معرفة ما يجري وفي المشاركة والاستماع إليهم وممارسة الرقابة. وسنطبق القانون على نحو صارم ونموذجي وعادل وكيس، وسنحمي الحقوق الشخصية للمواطنين وكرامتهم. وسنُعزز العدالة القضائية ونكفل حق المتقاضين في محاكمة عادلة. وسنُعزز سيادة القانون في التعامل مع الشؤون الدينية، وسننفذ الأحكام المتصلة بذلك المنصوص عليها في الدستور فيما يتعلق بحرية المعتقد الديني.

**الحماية التامة لحقوق الفئات الخاصة** - ستعطي الصين الأولوية لنماء الأقليات الإثنية ومناطقها في ضوء احترام وحماية حقوق الأقليات الإثنية. وستنفذ الصين سياسة الدولة الرئيسية للمساواة بين الجنسين من أجل القضاء على التمييز الجنساني، وتحسين الظروف السائدة بما يكفل نماء المرأة، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة. وعملاً بمبدأ "الأطفال أولاً"، يتعين على الحكومة والمجتمع بأسره أن يزيدا من الوفاء بمسؤوليتهما عن حماية حقوق ومصالح الأطفال. وستتعامل الصين بجدّ مع مسألة شيخوخة السكان، وستعمل على زيادة إعطاء قيمة اجتماعية لاحترام المسنين وإعالتهم ومساعدتهم، وستتجز مشاريع لفائدتهم تعمل على أساس الرعاية المتبادلة. وبهذه الطريقة، ستحظى الحقوق والمصالح المشروعة للمسنين بحماية فعلية. وستعمل الحكومة الصينية على تحسين نظام حماية حقوق ومصالح ذوي الإعاقة، ورفع مستوى الضمان الاجتماعي والخدمات العمومية الأساسية لذوي الإعاقة، وتيسير مشاركتهم في الحياة الاجتماعية على قدم المساواة.

**المشاركة النشطة في العمليات الدولية لحقوق الإنسان** - ستقي الصين بجدية بالواجبات الواقعة عليها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها، وستشارك مشاركة كاملة في أعمال آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وستشجع مجلس حقوق الإنسان وغيره من الآليات على أن يولي إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفس الأهمية التي يوليها إلى الحقوق المدنية والسياسية وعلى أن يعمل على نحو محايد وموضوعي وغير انتقائي. وستقي الصين بالالتزامات التي تعهدت بها خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث؛ وستواصل، على أساس المساواة والاحترام المتبادل، إجراء حوارات ومشاورات بشأن حقوق الإنسان مع البلدان والمنظمات الإقليمية المعنية والقيام بأنشطة التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان مع البلدان المعنية.

**حماية سبل عيش الناس وتعزيز التنمية بالموازاة مع مكافحة الفيروس** - ستستمر الصين، متبعة نهجها المتمحور حول الإنسان، في إعطاء الأولوية للاهتمامات الأساسية وهي حماية حياة الأفراد وصحتهم، وفي اعتبار الأفراد القوة الرئيسية في الوقاية من كوفيد 19 وكبحه، وستستمر في التنسيق بين تدابير الوقاية من الفيروس وكبحه وترتيبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت الذي تواصل فيه الصين بذل جهود منتظمة لمكافحة كوفيد 19، ستكثف الجهود لحفظ الاستقرار في مجالات العمالة والقطاع المالي والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي ومن حيث التوقعات، وذلك لتأمين الوظائف والاحتياجات المعيشية الأساسية وعمليات كيانات السوق والأمن الغذائي وأمن الطاقة واستقرار سلاسل الصناعة والإمداد،

وعمل الكيانات الحكومية الأساسية كالمعتاد. وستستمر الحكومة الصينية في العمل بالمبدأ الجامع المتمثل في السعي نحو التقدم وموازنة ضمان الاستقرار، وتطبيق فلسفة التنمية الجديدة، ومواصلة الإصلاح الهيكلي المتمحور حول جانب العرض معتبراً ذلك مهمتها الرئيسية، وفي توليد قوة دفع بفعل الإصلاح والانفتاح بما يدعم أن تكون التنمية جيدة النوعية. ولدعم تعددية الأطراف، ستشارك الصين في العمليات التعاونية الدولية لمكافحة كوفيد 19 بما يشمل عمليات الوقاية والكبح الجماعية والمنسقة، وفي تعزيز إدارة الصحة العامة على الصعيد العالمي، وتوطيد التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف، وتعزيز توافق الآراء عالمياً بشأن التضامن في مكافحة الفيروس، وزيادة التنسيق الدولي لسياسات الاقتصاد الكلي لمواجهة الاتجاه النزولي للاقتصاد العالمي.

وهناك دائماً ما ينبغي تحسينه في مجال حقوق الإنسان. ولا يصلح تطبيق نموذج منفرد على العالم بأسره، إذ لا يمكن النهوض بحقوق الإنسان إلا في سياق البيئة الوطنية واحتياجات الشعب. وستواصل الصين تحقيق تقدم شامل على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والبيئي، عملاً بما يعرف باسم استراتيجية النقاط الخمس، وستتخذ خطوات منسقة لإتمام مهمة بناء مجتمع مزدهر ازدهاراً مرضياً من جميع النواحي، وستواصل الإصلاحات، وستنهض بسيادة القانون، وستعزز انضباط الحزب الحاكم، عملاً بما يعرف باسم الاستراتيجية الرباعية الأركان. وبهذه الطريقة، ستقضي الصين على الفقر المطلق وتكمل مهمة بناء مجتمع مزدهر ازدهاراً مرضياً في عام 2020، وستحقق بشكل رئيسي عملية تحديث النظام الاشتراكي بحلول عام 2035، وستبني بلداً اشتراكياً حديثاً عظيماً مزدهراً وقوياً وديمقراطياً ومتقدماً ثقافياً ومتجانساً وجميلاً بحلول عام 2050. وبتحقيق هذه الأهداف، ستبلغ حماية حقوق الإنسان في الصين مستوى قياسياً آخر. وستعمل الصين كالعادة مع المجتمع الدولي وستسعى جاهدة لبذل ما فيه صالح التعزيز السليم لقضية حقوق الإنسان التي هي قضية دولية.